ثمّن الخطوات العملية لعدد من الدول الأوروبية في مواجهة مشاريع الضم والاستيطان

مجلس الوزراء يصادق على الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء 2026-2030

*دعا إلى المزيد من الإجراءات الدولية الجماعية الفاعلة لوقف جرائم الاحتلال وإطلاق مسار سياسي جاد *ناقش التقرير الخاص بتراجع مؤشرات التعليم ومراجعة نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويره *صادق على تجديد عقود 10 أطباء بيطريين على بند العقود المؤقتة لاستكمال حملة تطعيم الثروة الحيوانية

رام الله- الحياة الجديدة- ثمّن مجلس الوزراء الخطوات العملية التي بدأت باتخاذها بعض الدول الأوروبية في مواجهة مشاريع الضم والاستيطان، وتصاعد جرائم الاحتلال ومستوطنيه والتي وصلت خلال الأسبوع الماضي وحده إلى 440 اعتداء وهدم حوالي 70 منشأة فلسطينية، مشددا على ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات الدولية الجماعية الفاعلة لوقف جرائم الاحتلال، وإطلاق مسار سياسي جاد لإنهاء الاحتلال، وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ونبّه المجلس في جلسته الأسبوعية، أمس الثلاثاء، إلى أهمية عمليات الرصد والتوثيق والتقارير التي تصدرها مختلف المؤسسات المحلية والدولية، في توثيق هذه الجرائم والانتهاكات، وليس آخرها تقرير منظمة «بتسيلم»، الذي أكد عبر آلاف الشهادات وعمليات الرصد، أن ما يقوم به الاحتلال هو مشروع لمحو الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية وإلغائه، من خلال العنف والتهجير القسري، وتقييد الحركة، والخنق الاقتصادي، وهدم المنازل وتدمير البنية التحتية، ومصادرة الأراضي وتوسيع المستعمرات، وما ترتب على ذلك من أضرار متراكمة طالت مختلف القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاعا التعليم والصحة.

ووفقًا للبيان الصادر عن مركز الاتصال الحكومي، فقد ناقش المجلس أيضا نتائج تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بالتعليم (PISA 2025) والذي تضمن نتائج غير مرضية فيما يتعلق بمستويات الطلبة في مجالات العلوم والرياضيات، وجزئيا القراءة. وبهذا الخصوص، وقرر المجلس دراسة الموضوع من كافة جوانبه ومراجعة نقاط الضعف التي وردت في التقرير واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه التحديات، والارتقاء بجودة التعليم وتعزيز مخرجاته، بالتنسيق مع مختلف جهات الاختصاص.

وفي سياق آخر، حذر المجلس من خطورة مواصلة الاحتلال عدوانه على قطاع غزة ودفع سكانه نحو مزيد من الكارثة الإنسانية، عبر استمرار التجويع والحصار، بالتزامن مع التدهور المتسارع في الأوضاع المعيشية والصحية وتدمير مقومات الحياة الأساسية، وفي مقدمتها شبكات الصرف الصحي، الأمر الذي يفاقم انتشار الأمراض والأوبئة.

إلى ذلك، اعتمد مجلس الوزراء توصيات الفريق الوطني للسلامة الغذائية بما فيها المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء 2026-2030، والمصادقة على آليات تنظيم الرقابة، بما يضمن الالتزام بمعايير الجودة والسلامة الغذائية.

واستمع المجلس لإحاطة من وزير الاقتصاد حول منظومة حوكمة قطاع «الكوتا» كجزء من المسار الإصلاحي الحكومي، بما يضمن عدم استغلالها لغايات التربح، وأن ينعكس ذلك على تخفيض أسعار السلع المشمولة بها، وتطبيق الإجراءات الجديدة الخاصة بالتحقق من تطابق المعايير المقرة على الجهات المستفيدة من تصاريح حصص «الكوتا» بما في ذلك العدالة في توزيعها، وتوسعة رقعة المستفيدين.

كما صادق مجلس الوزراء على تجديد عقود 10 أطباء بيطريين على بند العقود المؤقتة لمشاركتهم في الحملات الوطنية للوقاية والسيطرة على الأمراض الحيوانية، خاصة الحملة الوطنية للتحصين ضد مرض الحمى القلاعية واستكمال أعمال الترقيم.

وصادق أيضا على اتفاقية العمل المشترك مع اليونيسف لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والأقل دخلاً، وخاصة في مجالات الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي، وكذلك مذكرة التفاهم بين المعهد لقضائي الفلسطيني وأكاديمية عدالة التركية، لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

«التربية» تشارك في مؤتمر «الطفولة الفلسطينية في ظل الاحتلال» بتونس

تونس- الحياة الجديدة- شاركت وزارة التربية والتعليم العالي، ممثلة بالوزير أمجد برهم؛ في أعمال مؤتمر «الطفولة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي: رصد الانتهاكات التعليمية والثقافية وتعزيز آليات الحماية والصمود»، الذي تنظمه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، بالشراكة مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، وبالتعاون مع سفارة دولة فلسطين لدى الجمهورية التونسية، وذلك في مقر الألكسو بتونس.

ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على واقع الطفولة الفلسطينية في ظل الاحتلال، وما تتعرض له من انتهاكات، خاصة في قطاعي التعليم والثقافة، وبحث آليات الحماية وتعزيز الصمود، بما يضمن صون حقوق الأطفال الفلسطينيين، وفي مقدمتها الحق في التعليم والحياة.

وأكد برهم أن المؤتمر يشكل فرصة مهمة لتسليط الضوء على معاناة أطفال فلسطين، وما يواجهونه من تحديات تتجاوز مفهوم الفاقد التعليمي، لتشمل المعاناة النفسية والآثار الاجتماعية الممتدة، الأمر الذي يستوجب تبني خطوات عملية للتعامل مع هذه الآثار.

وأشار الوزير إلى معاناة أطفال قطاع غزة، الذين واصلوا تعليمهم من الخيام وبين الركام، مؤكدا أن التعليم سيبقى خياراً استراتيجياً وأداة فعل وصمود للشعب الفلسطيني، رغم فصول المعاناة التي يواجهها الطلبة في غزة وجنين وطولكرم والأغوار والمغير ومختلف المناطق.

ولفت إلى أن الاحتلال دمر أكثر من 90٪ من المدارس في قطاع غزة، وأكثر من 80٪ من المباني الجامعية، وتسبب في استشهاد قرابة 20 ألف طفل/ة.

وطالب الوزير المؤسسات الدولية بتحمل مسؤولياتها في حماية حق أطفال فلسطين في الحياة والتعليم، مشددا على ضرورة رفع الصوت عالياً للمطالبة بحماية الطلبة والمؤسسات التعليمية، ومواجهة الانتهاكات المتواصلة.

كما استعرض جهود الوزارة المتواصلة في دعم الطلبة في قطاع غزة والضفة الغربية، والطلبة النازحين في مصر، وفي مخيمات جنين وطولكرم، مؤكداً أن استهداف مدارس التحدي لن يكون إلا دافعاً لمواصلة العمل وتمكين الطلبة من نيل حقهم في التعليم المستقر والآمن.

وأشار إلى واقع التعليم في مدينة القدس، وما يتعرض له من انتهاكات ومحاولات للمساس بالهوية الوطنية والثقافية الفلسطينية، بما في ذلك فرض الحبس المنزلي على الأطفال وإغلاق مدارس وكالة الغوث، مؤكداً استمرار الوزارة في الدفاع عن التعليم في القدس وحماية حق الطلبة المقدسيين في التعلم.

كما تطرق إلى قضية الأطفال الفلسطينيين المعتقلين، مشيراً إلى وجود قرابة 260 طفلاً لا يزالون رهن الاعتقال، وإلى معاناة طلبة مدرسة المغير، التي فقدت طالبين قبل أيام، مؤكداً أن الوزارة ستواصل جهودها في دعم الطلبة والأطفال الفلسطينيين، وتعزيز صمودهم في مواجهة التحديات.

وفي إطار أعمال المؤتمر، قدم الوكيل المساعد للشؤون التعليمية أيوب عليان ورقة بعنوان: «التعليم في سياق الاعتقال: الانقطاع الدراسي، الفاقد التعليمي، وآليات الاستدراك»، تناولت واقع الطلبة في سياق الاعتقال، وآثار الانقطاع عن التعليم، والسبل الكفيلة بمعالجة الفاقد التعليمي واستدراكه.

كما قدم الوكيل المساعد للشؤون الطلابية صادق الخضور ورقة بعنوان: «الهوية والانتماء في تجربة الطفل الأسير: تشكل الوعي بالذات»، استعرض خلالها أبعاد تجربة الطفل الأسير، وانعكاساتها على الهوية والانتماء وتشكّل الوعي بالذات.

وثمّن برهم جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، وسفارة دولة فلسطين لدى تونس، في تنظيم هذا المؤتمر، الذي يشكل محطة مهمة لإبراز معاناة الأطفال الفلسطينيين، وتعزيز الجهود العربية والدولية الرامية إلى حماية حقوقهم.

وعلى هامش المؤتمر، التقى برهم المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) محمد ولد أعمر؛ إذ جرى التباحث في عديد القضايا المشتركة، وإمكانية تعظيم تدخلات الألكسو في إسناد جهود الوزارة للتوسع في التعليم الوجاهي في غزة، واستعراض ومناقشة مجمل القضايا المرتبطة بالتعليم في القدس، والتحديات الماثلة.

خلال مشاركته في منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول

شنار: متانة القطاع المصرفي مكنت النظام المالي من مواجهة أزمات اقتصادية ومالية وسياسية وأمنية متتالية

إسطنبول- الحياة الجديدة- أكد محافظ سلطة النقد يحيى شنار أن متانة النظام المالي وقوة مؤسساته مكنته من مواجهة صدمات اقتصادية ومالية وسياسية وأمنية متتالية، والحفاظ على استمرارية وظائفه الأساسية وخدمة الاقتصاد والمواطنين، رغم البيئة الاستثنائية التي يعمل فيها الاقتصاد الفلسطيني.

جاء ذلك خلال مشاركة المحافظ في أعمال منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي- الكومسيك، المنعقد في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية، بمشاركة محافظي البنوك المركزية وكبار المسؤولين، لمناقشة التحديات الاقتصادية والمالية التي تفرضها التحولات الجيوسياسية المتسارعة، وتداعياتها على الاقتصادات والأنظمة المالية.

واستعرض شنار التجربة الفلسطينية في مواجهة أزمات اقتصادية ومالية متراكمة، وقيود أثرت في التجارة والسيولة، ومخاطر طالت قنوات الاتصال المالي والعلاقات المصرفية المراسلة، مؤكداً أن متانة القطاع المصرفي وتطوير البنية التحتية المالية ونظم الدفع، إلى جانب تعزيز الجاهزية وإدارة المخاطر، مكّنت النظام المالي من مواصلة وظائفه وخدماته في مختلف الظروف.

وأوضح المحافظ أن خصوصية البيئة النقدية، في ظل غياب عملة وطنية مستقلة ومحدودية أدوات السياسة النقدية التقليدية، عززت الحاجة إلى بناء قطاع مصرفي متين وبنية مالية قوية، مؤكداً أن التجربة الفلسطينية تفرض الانتقال من الاستعداد لصدمة منفردة إلى التخطيط لسيناريوهات مركبة، تراعي تزامن الأزمات الاقتصادية والمالية والتجارية مع التحديات السياسية والأمنية واستمرارها.

كما حذر شنار من تداعيات ازدواجية النظام المالي وإنشاء هياكل مصرفية ومالية موازية خارج الإطار الرسمي والتنظيمي، لما يشكله ذلك من تهديد لوحدة النظام المالي وسلامته والثقة به، إضافة إلى تعقيدات أكبر في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ودعا المحافظ إلى تعزيز التعاون بين البنوك المركزية في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتوسيع مجالات تبادل المعلومات والخبرات، وتطوير آليات الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات، وتعزيز التعاون في استمرارية البنية التحتية المالية ونظم الدفع والأمن السيبراني، بما يسهم في بناء قدرة جماعية أكبر على مواجهة الصدمات العابرة للحدود.

فلسطين تشارك بمؤتمر المشرق العربي للصادرات الزراعية في عمان

عمان- وفا- انطلقت، أمس الثلاثاء، في العاصمة الأردنية عمان، أعمال مؤتمر المشرق العربي للصادرات الزراعية، برعاية وزير الزراعة الأردني صائب خريسات، وبمشاركة دولة فلسطين، ووزراء الزراعة في دول المشرق العربي، وممثل عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو»، وعدد من ممثلي المؤسسات الرسمية والتجارية الإقليمية والدولية.

ويستمر المؤتمر، الذي تنظمه الجمعية الأردنية لمنتجي ومصدري الخضار والفواكه، على مدار يومين، ويهدف إلى تعزيز ربط المنتجات الزراعية في دول المشرق العربي بالأسواق الخليجية والأوروبية، ودعم التكامل الزراعي والاستثماري بين دول المنطقة.

وفي كلمة ألقاها وزير الزراعة رزق سليمية، عبر تقنية «زوم»، خلال الجلسة الافتتاحية، أكد أن ما حدث ويحدث في قطاع غزة والضفة الغربية يجب ألا ينظر إليه فقط باعتباره مأساة إنسانية أو كارثة زراعية، بل باعتباره أيضا درسا استراتيجيا لدول المشرق العربي.

وقال إن ما جرى أظهر كيف يمكن أن يتحول الغذاء والماء والطاقة والأرض والإنتاج الزراعي إلى أدوات للصراع، مشيرا إلى أن تدمير الأراضي الزراعية واستهداف مصادر المياه وتوقف الزراعة وقطع سلاسل الإمداد، يجعل الحصول على الغذاء والماء تحديا كبيرا.

وأضاف سليمية أن الأمن الغذائي جزء من الأمن الوطني والإقليمي، والأمن المائي جزء من أمن الإنسان، فيما تمثل الزراعة جزءا من منظومة الصمود والبقاء.

وتساءل عن مدى استمرار التعامل مع الزراعة باعتبارها قطاعا اقتصاديا عاديا، مؤكدا أن الوقت حان للتعامل معها باعتبارها قطاعا استراتيجيا للدفاع عن الإنسان والأرض والماء، ومن هنا تأتي أهمية التكامل بين دول المنطقة.

من جهته، قال وزير الزراعة الأردني صائب خريسات إن المؤتمر يعقد في فترة تشهد تغيرا متسارعا في خريطة الزراعة والتجارة الزراعية وسلاسل الإمداد، وظهور كلف إضافية نتيجة الظروف والتحديات الراهنة.

وأشار إلى أن الإجراءات التي اتخذتها دول الإقليم والحكومة الأردنية أسهمت في تخفيف آثار هذه الظروف والتحديات على تدفق السلع وانسيابها، مؤكدا أن سلاسل الإمداد لم تتوقف نهائيا خلال الفترة الماضية.

وشارك وفد وزارة الزراعة الفلسطينية في أعمال المؤتمر وجلساته الحوارية، التي تناولت أربعة محاور رئيسية، هي: الأمن الغذائي، والحلول المالية، والشهادات والمعايير، والخدمات اللوجستية والشحن.

وشهد المعرض الزراعي المصاحب للمؤتمر مشاركة ست شركات زراعية فلسطينية، لعرض منتجاتها والتعريف بها، والتواصل المباشر مع المستوردين وسلاسل التوزيع وشركات التصنيع الغذائي من دول الخليج وأوروبا، إلى جانب عقد لقاءات أعمال ثنائية بين الشركات الفلسطينية والمشترين والمستثمرين المشاركين.

وتأتي المشاركة الفلسطينية في إطار الجهود الرامية إلى فتح آفاق تصديرية جديدة أمام المنتجين الزراعيين الفلسطينيين، وتعزيز حضور المنتجات الوطنية في الأسواق الإقليمية والدولية، والاستفادة من فرص التعاون والاستثمار التي يوفرها المؤتمر، الذي يتضمن جلسات حوارية وورش عمل تطبيقية ومساحات لعرض الفرص.

وضم الوفد الفلسطيني وكيل مساعد القطاع الاقتصادي طارق أبو لبن، ممثلا عن وزير الزراعة رزق سليمية، وأيمن حجازي، المنسق والمشرف على الجناح الفلسطيني.